منهج المحدثين في نقد الحديث
"كشف شبهة نقد السند دون المتن عند المستشرقين والمستغربين"

د/عبد القادر سليماني
جامعة وهران

إن المقرّر في مصطلح الحديث أن علم الجرح والتعديل نشأ مع نشأة الرواية في الإسلام إذ كان لا بد من الوقوف على الأخبار الصحيحة ، وذلك بمعرفة رواتها معرفة تمكن أهل العلم من الحكم بصدق الرواة أو كذبهم حتى يتمكنوا من تمييز الخبر المقبول من المردود ، لذلك سألوا عن الرواة وتتبعوهم في مختلف أطوار حياتهم العملية وبينوا جميع أحوالهم، ولم يكن ذلك إلا بالنقد ، قال ابن أبي حاتم الرازي :" فإن قيل بما تعرف الأثار الصحيحة والسقيمة ؟ قال : بنقد العلماء الجهابذة الذين خصهم الله عز وجل بهذه الفضيلة ورزقهم هذه المعرفة في كل دهر وزمان"(1)

بالتالي فقد انصبّت جهود المحدّثين في هذا المجال على نقد السند، ويسمّونه أيضا النقد الخارجي ، وعلى نقد المتن واللفظ، ويسمّونه أيضا النقد الداخلي ، وقد أعجب بهذا المنهج العلمي الدقيق علماء الفنون النقلية المختلفة ، إلى حد أنهم استفادوا كثيرا من هذه القواعد في عملية التقويم ، وتحقيق النصوص التاريخية ، ودراسة الآثار وفلسفة التاريخ .

وبالرغم من هذا كلّه فإنه وجد من شكّك في صحّية هذا المنهج ودقّته ، وقد ظهر ذلك من خلال مواقف بعض المستشرقين والاستغرابيين

، الذين أثاروا شبهات حول منهج النقد عند المحدثين ، على أساس أن جهود أهل الحديث ، في رأيهم، قد انصبّت فقط على النقد الخارجي أي الدارسة الاسنادية ، دون النقد الداخلي أي الدراسة المتنية ، وما ذلك في نظرنا إلا للطعن في السنة النبوية جملة وتفصيلا.

ومن هنا أردت أن أبيّن وجه هذه المسألة من خلال تمهيد وأربعة مطالب ، وخاتمة :

أما التمهيد: فأعرّج فيه على تعريف بعض المفردات التي جاءت في عنوان المقالة كالنقد والشبهة والاستشراق والاستغراب.

وأما المطالب فأتناول فيها الجزئيات التالية :

المطلب الأول: نقل أقوال بعض المستشرقين في هذا المسألة (غولد زيهر وجوزيف شاخت نموذجا) .

المطلب الثاني : نقل أقوال بعض المسغتربين من أبناء المسلمين (أحمد أمين وأبو رية نموذجا) .

المطلب الثالث : تحليل ومناقشة هذين الاتجاهين .

المطلب الرابع: دحض هذه الشبهة ببيان خصائص منهج المحدثين في نقد الحديث سندا ومتنا .

التمهيد :

إن موضوع المقالة بهذا العنوان " كشف شبهة نقد السند دون المتن"،يهدف إلى إزالة الاعتراضات والإشكالات التي أثارها المستشرقون

والمستغربون في هذه المسألة بالذات ، وقبل أن نخوض غمار هذا البحث، لابد من جولة مفاهيمية حول مكونات موضوعه الأساسي :

1-الكشف لغة : هو رفع الشيء عما يواريه ويغطيه .

2-والشبهة : الالتباس ، قال الفيومي في المصباح المنير: " سميت شبهة ؛ لأنها تشبه الحق " (2) ، وأما في الاصطلاح : فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :" الشُّبه التي يضل بها بعض الناس وهي ما يشتبه فيها الحق والباطل " (3) ، وقال أيضاً : " لا يشتبه على الناس الباطل المحض ، بل لا بد أن يشاب بشيء من الحق " (4).

3-والنقد لغة : هو تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها ، وكذا تمييز غيرها ، ونقد الدراهم وانتقدها أخرج منها الزيف ، وناقده ناقشه الأمر.(5)

وفي اصطلاح المحدثين : النقد هو البحث عن أحوال الراوي والمروي معا ، للوصول إلى تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة (6)

وموضوع علم الحديث هو دراسة ما تعلّق بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله.، وروايتها ، وضبطها ، وتحرير ألفاظها ، وهذا ما يعرف بعلم الحديث الرواية.

ودراسة ما تعلّق بحقيقة الرواية وشروطها ، وأنواعها ، وأحكامها ، وحال الرواة ، وشروطهم ، وأصناف المرويات ، وما يتعلق بها ، وهذا ما يعرف بعلم الحديث دراية ، وبالتالي فعلم الحديث موضوعه دراسة السند والمتن معا . (7)

4-وأما عن مصطلح الاستشراق: فيمكن تعريفه بأنه التيار الفكري الذي يتمثل في إجراء الدراسات المختلفة عن الشرق الاسلامي، والتي

تشمل حضارته وأديانه وآدابه ولغته وثقافته ، من خلال أفكار اتسم معظمها بالتعصب ، والرغبة في خدمة الاستعمار، والتشكيك في رسالة النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما عن مصطلح الاستغراب: فقد ظهر قبل عقود من الزمان ليشير إلى مجموعة من أبناء الأمة العربية الإسلامية الذين انتهجوا نهج الاستشراقيين، فتأثروا بالغرب في سلوكهم وأخلاقهم وأفكارهم .

ولكنّ هذا المصطلح جاء بعده مصطلح آخرُ هو التغريب ، فأصبح يعرف هؤلاء بالمتغربين .

وأما الاستغراب فقد تحول معناه إلى محاولة معرفة الغرب من الداخل ، معرفة علمية موضوعية موثقة .

المطلب الأول :

نظرة المستشرقين لنقد المحدِّثين للحديث .

ولقد صوّب المستشرقون سهام بحوثهم ونقدهم تجاه السنّة النبوية، يطعنون فيها وفي حجيتها وفي جهود العلماء من سلف هذه الأمة في حفظها وتدوينها ، ومن افتراءاتهم على الحديث الشريف زعمهم أن علماء الحديث اهتموا بالسند أكثر من اهتمامهم بمتن الحديث، وأضافوا أنه من السهل على أي شخص أن يأتي بالسند الذي يرغب ويضيف له ما يشاء من كلام ، وقد تولى هذه المهمة بعض كبار المستشرقين من أمثال المستشرق اليهودي المجري أغناس جولد زيهر- Ignaz Goldziher ، (1850م-1921م) -(8) ، وجوزيف شاخت -Joseph Schakhet ، (1902م-1970 م)-(9)، وغيرهما .

وسأقتصر في الحديث عن هذين الرجلين لسبب واحد هو :

أن ما قام به الأول في نشر نتيجة بحثه سنة 1890، بعنوان:" دراسات محمدية " (باللغة الألمانية) – mohammedanische studien – ، وأصبح كتابه في دائرة الاستشراق منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا " إنجيلا مقدسا " ، يهتدى به الباحثون .

وبعد مضي ستين سنة على نشر ذلك الكتاب ، برز الباحث شاخت، وامضى وقتا غير قليل ، أكثر من عشرة سنوات في البحث والتنقيب في معادن الأحاديث الفقهية ، ونشر نتيجة بحثه في كتابه الشهير (أصول الفقه المحمدي) :– the origins of mohammadan jurisprudence – ، وخلاصة ما وصل إليه من نتائج أنه ليس هناك حديث صحيح ، وخاصة فيما يتعلق بالأحاديث الفقهية .

وصار هذا الكتاب منذ ذلك الوقت " إنجيلا ثانيا " ، لعالم الاستشراق ، وقد فاق شاخت سلفه غولد زيهر حيث غيّر من نظرته التشكيكية في صحة الأحاديث ، إلى نظرة متيقنة في عدم صحّتها .

وهذه أقوالهما فيما يتعلّق بمسألة " شبهة نقد السند دون المتن " ، والتي هي موضوع هذه المقالة :

قال أغناس جولد زيهر :" في النقد الإسلامي للسنة تهيمن النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم ، والعوامل الشكلية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمة للحكم على استقامة وأصالة الحديث، أوكما يقول المسلمون: على صحة الحديث وتختبر على صحة الحديث وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط ". (10)

وقال شاخت جوزيف:" ومن المهم أن نلاحظ أنهم أخفوا نقدهم لمادة الحديث وراء نقدهم للاسناد نفسه " . (11)

المطلب الثاني :

آراء المستغربين من أبناء المسلمين .

وممّا يؤسف له ، أن هذه الشبه التي أثارها المستشرقون حول جهود أهل العلم للحفاظ على السنة النبوية ، والتي على أساسها- أي الشبه- بنوا دراساتهم وأبحاثهم ، قد تسلّلت إلى بعض المستغربين من أبناء المسلمين، المنبهرين بالحضارة الغربية ، حيث اطمأنوا إلى هذه الافتراءات وروّجوا لها ترويجا فاق ما ذهب إليه المستشرقون ، وَفي زعمهم ، أن ما توصّلوا إليه هو من الموضوعية العلمية ، والبحث العلمي .

وهذه أقوال بعض أصحاب هذا الاتجاه الاستغرابي :

قال أحمد أمين : " وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها ، ولكنهم - والحق يقال - عنوا بنقد الاسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن ، فقلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يتفق والظروف التاريخية التي قيلت فيه ، أو أن الحوادث التاريخية تناقضه ، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي - صلى الله عليه وسلم - أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه وهكذا ، ولم نظفر في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم " . (12)

وضرب لذلك أمثلة منها قوله : " حتى نرى البخاري نفسه على جبين قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية والمشاهدة

التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال :

كحديث :" لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة " .

وحديث :" من أصبح على سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل " .

وقال أيضا :" وفي الحق أن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي ، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي ، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحا وتعديلا ..." ، إلى أن قال : " ولكنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي ، فلم يعرّضوا لمتن الحديث ، هل ينطبق على الواقع أم لا ؟ ..." . (13)

وقال محمود أبو رية :" والمحدثون لا يعنون بغلط المتون ، ويقولون متى صح السند صح المتن " . (14).

المطلب الثالث :

تحليل ومناقشة هذين الاتجاهين .

أولا:تحليل ومناقشة أقوال أصحاب الاتجاه الأول – المستشرقين -:

-هيمنة النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها علم الحديث.

-اختبار الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط ، دون المتن .

-إخفاء النقد لمادة الحديث وراء نقدهم للإسناد نفسه .

وباختصار أن العوامل الشكلية هي بصورة خاصة العوامل الحاسمة للحكم على استقامة وأصالة الحديث الشريف .

ثانيا: تحليل ومناقشة أقوال أصحاب الاتجاه الثاني – المستغربين – :

-علماء الجرح والتعديل عنوا بنقد الاسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن.

-قلَّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - لا يتفق والظروف التاريخية التي قيلت فيه.

-أن الحوادث التاريخية تناقض مضمون الأحاديث .

-أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي - صلى الله عليه وسلم .

-أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه .

-الطعن في بعض ما أخرجه البخاري في صحيحه ، بحجة أنه يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية على أنها غير صحيحة لاقتصاره على نقد الرجال .

-أن المحدثين عنوا عناية تامة بالنقد الخارجي،ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي .

-وأنهم لم يتوسعوا كثيرا في النقد الداخلي ، فلم يعرّضوا لمتن الحديث ، هل ينطبق على الواقع أم لا ؟ .

-وأنهم لا يعنون بغلط المتون .

-ويقولون متى صح السند صح المتن .

المطلب الرابع :

دحض هذه الشبهة ببيان خصائص منهج المحدثين

في نقد الحديث سندا ومتنا معا .

إن كل ما توصّل إليه هذان الاتجاهان :

-من كون أن أهل الحديث عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن .

-وأن النزعة الشكلية كانت مهيمنة في القاعدة التي انطلق منها هذا العلم ، أي نقد الحديث .

يردّه الواقع العملي الحديثي الذي تميّز بتواصل الجهود النقدية عبر العصور وتبعا للموضوعية العلمية والقواعد الحديثية .

1-أن النقد أول ما وجد في المتون ، قبل دراسة الأسانيد :

وقد استعمله الصحابة رضي الله عنهم في فحص الأحاديث ، دون الوقوف عند الاسناد ، ذلك لأنهم - رضي الله عنهم - لم يكونوا يكذِبون ، ولم يكذِّب بعضهم بعضا ، إنما كان النقد في عهدهم لمزيد من الاطمئنان لا غير ، فهم عدول بتعديل الله تعالى لهم .

قال الخطيب البغدادي : " إن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن " . (15)

والآيات في هذا الباب كثيرة جدا ، منها قوله تعلى :﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ ﴾ ، التوبة ، الآية 100 ، وقد وصف النبي صلى الله عليه

وسلم الصحابة مثل ذلك ، وأحسن الثناء عليهم ، ومن الأخبار المستفيضة عنه عليه الصلاة والسلام ، في هذا المعنى حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه " (16)

وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول من احتاط في قبول الأخبار:

فروى ابن شهاب عن قبيصة بن ذويب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث ، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئا وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئا ، ثم سأل الناس ، فقام المغيرة فقال : حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد ؟! فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه ، (17)

ومثله:ما أخرجه البخاري في صحيحه (باب التسليم والاستئذان ثلاثا، ح:5891، 5/ 2305) ، ومسلم في صحيحه (باب : الإستئذان ،ح:2153، 1694/3) من حديث أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار ، إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور قال : استأذنت على عمر ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، فقال: ما منعك ؟ قلت : استأذنت ثلاثا فلم يؤذن لي فرجعت ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع "، فقال: والله لتقيمن عليه ببينة ، أمنكم أحد سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال أبي بن كعب : والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم ، فكنت أصغر القوم، فقمت معه فأخبرت عمر

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك"، وفي رواية لمالك:" أن عمر قال لأبي موسى :" أما إني لم أتهمك ، ولكن خشيت أن يتقوّل الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم ". (18)

ومثاله أيضا ما أخرجه الشيخان أن عائشة رضي الله عنها سمعت حديث عمر وابنه عبد الله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: " إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه " فقالت : رحم الله عمر ، والله ما حدَّث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد ، ولكن قال: إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه ، وقالت حسبكم القرآن: ﴿ وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ، فاطر، الآية 18 ، زاد مسلم: " إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ، ولكن السمع يخطيء " .(19)

ومن خلال هذه الأمثلة يتضح لنا قطعا أن النقد أول ما كان في المتون قبل الأسانيد ، لأن الضبط والحفظ لا مدخل لهما في العدالة ، فقد حفظ منهم من حفظ ، ونسي منهم من نسي ، وكان بعضهم أحفظ من بعض .

روى ابن أبي ليلى قال: قلنا لزيد بن أرقم : حدِّثْنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد " . (20)

وعليه إن أول من احتاط لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستعمل النقد في المتون ، أبو بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما ، ثم اتسعت دائرته في عصري التابعين وأتباعهم ، فأصبح البحث عن العدالة إلى جانب الضبط ، واهتم النقاد بالإسناد والمتن معا ، واستمر الأمر على ذلك حتى أواخر القرن الثالث هجري ، ذلك لأن الرواية باتت

دراسة للكتب لا نقلا بالمشافهة والسماع .

قال عبد الله بن المبارك:" الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء"، وقال ابن سيرين:" لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة، قالوا:سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذحديثهم".

حدث هذا في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية ، وقد استمر الأمر على هذا المنوال إلى أن استقرّت قواعد علوم الحديث التي وضعها أهل العلم في هذا الباب ، فلم يترك أهل العلم شيئا له صلة بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بيّنوه ، حتى إن بعضهم قال: لقد نضجت علوم الحديث حتى احترقت ، لكثرة ما خدمه العلماء واعتنوا به .

2-وأما عن الطعن في الحديثين المشار إليهما آنفا ، والمخرّجين في صحيح البخاري ، بحجة أن الحوادث الزمنية والمشاهدة التجريبية دلّت على أنها غير صحيحة ، بحجة أن البخاري اقتصر على نقد الرجال دون المتن ، فهذا مردود بما يلي :

أولا:حديث:" لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة "، أخرجه البخاري في صحيحه (باب: السمر في العلم ، ح: 116 ، 55/1) من طريق عبد الرحمن بن خالد ، وفي (باب: السمر في الفقه والخير بعد العشاء ،ح: 576، 216/1) من طريق شعيب ، كلاهما عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة أن عبد الله بن عمر قال: صلى بنا النبيّ صلى الله عليه وسلم العشاء في آخر حياته ، فلما سلم قام فقال : " أرأيتكم ليلتكم هذه ، فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد " ، هذا لفظ عبد الرحمن .

وفي لفظ شعيب:" لا يبقى ممن هو **اليوم** على ظهر الأرض أحد" ، فوهل الناس في مقالة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن" مائة سنة"، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن ، ورواه من طريق يونس عن الزهري قال سالم: أخبرني عبد الله قال: صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة صلاة العشاء ...الحديث ، بلفظ عبد الرحمن بن خالد (ح:539 ،207/1) .

قال الحافظ **ابن حجر** ، عند شرحه لحديث عبد الرحمن : قوله :" لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض ": أي الآن موجودا أحد إذ ذاك ، وقد ثبت هذا التقدير عند المصنف من رواية شعيب عن الزهري...قال ابن بطال: إنما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذه المدة تخترم الجيل الذي هم فيه ، فوعظهم بقصر أعمارهم ، وأعلمهم أن أعمارهم ليست كأعمار من تقدم من الأمم ليجتهدوا في العبادة ؛ وقال النووي: المراد أن كل من كان تلك الليلة على الأرض لا يعيش بعد هذه الليلة أكثر من مائة سنة ، سواء قل عمره قبل ذلك أم لا ،وليس فيه نفي حياة أحد يولد بعد تلك الليلة مائة سنة ، والله أعلم".(21)

وقال عند شرحه لحديث شعيب:" وكان جماعة من أهل ذلك العصر يظنون أن المراد أن الدنيا تنقضي بعد مائة سنة فلذلك قال الصحابي : فوهل الناس فيما يتحدثون من مائة سنة ، وإنما أراد صلى الله عليه وسلم بذلك انخرام قرنه ، أشار إلى ذلك عياض مختصرا ؛ قلت –ابن حجر- : ووقع في الخارج كذلك: فلم يبق ممن كان موجودا عند مقالته تلك عند استكمال مائة سنة من سنة موته أحد؛ وكان آخر من رأى النبي صلى الله

عليه وسلم موتا أبو الطفيل عامر بن واثلة كما ثبت في صحيح مسلم".(22)

ثانيا :حديث:" من أصبح على سبع تمرات من عجوة لم يضره سم ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل" .

الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (كتاب: الطب ، باب: الدواء بالعجوة للسحر ، ح:5435، 2176/5) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم :" من اصطبح كل يوم تمرات عجوة ،لم يضرّه سُمٌّ ولا سحر ذلك اليوم إلى الليل " ، وقال غيره :" سبعَ تمراتٍ " .

وفي رواية بلفظ :" من تصبّح سبع تمرات عجوة ذلك اليوم سم ولا سحر " ، (ح:5436 ، 2177/5) .

وهذه أقوال بعض أهل العلم في شرح هذا الحديث، ذكرها الحافظ **ابن حجر** مجملة في فتح الباري (23) :

قال **الخطابي** :" كون العجوة تنفع من السم والسحر إنما هو ببركة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم لتمر المدينة لا لخاصية في التمر .

وقال **ابن التين** : يحتمل أن يكون المراد نخلا خاصا بالمدينة لا يعرف الآن ، وقال بعض شراح المصابيح نحوه ، وأن ذلك لخاصية فيه ، قال : ويحتمل أن يكون ذلك خاصا بزمانه صلى الله عليه وسلم ...

...وقال **المازري** : هذا مما لا يعقل معناه في طريقة علم الطب ، ولو صح أن يخرج لمنفعة التمر في السم وجه من جهة الطب لم يقدر على إظهار وجه الاقتصار على هذا العدد الذي هو السبع ، ولا على

الاقتصار على هذا الجنس الذي هو العجوة ، ولعل ذلك كان لأهل زمانه صلى الله عليه وسلم خاصة أو لأكثرهم ، إذا لم يثبت استمرار وقوع الشفاء في زماننا غالبا ، وأن وجد ذلك في الأكثر حمل على أنه أراد وصف غالب الحال .

وقال **عياض**: تخصيصه ذلك بعجوة العالية ، وبما بين لابتي المدينة يرفع هذا الاشكال ويكون خصوصا لها ، كما وجد الشفاء لبعض الأدواء في الأدوية التي تكون في بعض تلك البلاد دون ذلك الجنس في غيره ، لتأثير يكون في ذلك من الأرض أو الهواء ، قال : وأما تخصيص هذا العدد فلجمعه بين الأفراد والاشفاع ، لأنه زاد على نصف العشرة ، وفيه أشفاع ثلاثة وأوتار أربعة ، وهي من نمط غسل الإناء من ولوغ الكلب سبعا ...

...وقال **النووي** : في الحديث تخصيص عجوة المدينة بما ذكر ، وأما خصوص كون ذلك سبعا فلا يعقل معناه كما في أعداد الصلوات ونصب الزكوات ...

...وقال **القرطبي** : ظاهر الأحاديث خصوصية عجوة المدينة بدفع السم وإبطال السحر ، والمطلق منها محمول على المقيد ، وهو من باب الخواص التي لا تدرك بقياس ظني ، ومن أئمتنا من تكلف لذلك فقال : أن السموم إنما تقتل لإفراط برودتها ، فإذا داوم على التصبح بالعجوة تحكمت فيه الحرارة وأعانتها الحرارة الغريزية فقاوم ذلك برودة السم ما لم يستحكم ، قال:وهذا يلزم منه رفع خصوصية عجوة المدينة بل خصوصية العجوة مطلقا بل خصوصية التمر ، فإن من الأدوية الحارة ما هو أولى بذلك من التمر ، والأولى أن ذلك خاص بعجوة المدينة ، ثم هل

هو خاص بزمان نطقه أو في كل زمان ؟ هذا محتمل ، ويرفع هذا الاحتمال التجربة المتكررة ، فمن جرب ذلك فصح معه عرف أنه مستمر ، وإلا فهو مخصوص بذلك الزمان ، قال : وأما خصوصية هذا العدد فقد جاء في مواطن كثيرة من الطب كحديث : صبوا علي من سبع قرب ، وقوله للمفؤد الذي وجهه للحارث بن كلدة أن يلده بسبع تمرات ، وجاء تعويذه سبع مرات ، إلى غير ذلك ، وأما في غير الطب فكثير ، فما جاء من هذا العدد في معرض التداوي فذلك لخاصية لا يعلمها إلا الله أو من أطلعه على ذلك ، وما جاء منه في غير معرض التداوي فإن العرب تضع هذا العدد موضع الكثرة وإن لم ترد عددا بعينه .

وقال **ابن القيم** : عجوة المدينة من أنفع تمر الحجاز ، وهو صنف كريم ملزز متين الجسم والقوة ، وهو من ألين التمر وألذه ، قال : والتمر في الأصل من أكثر الثمار تغذية لما فيه من الجوهر الحار الرطب ، وأكله على الريق يقتل الديدان لما فيه من القوة الترياقية ، فإذا أديم أكله على الريق جفف مادة الدود وأضعفه أو قتله ". **انتهى** كلام الحافظ ابن حجر.

هذه الشروحات وأمثالها كافية لترد على مزاعم من طعن في هذين الحديثين المشار إليهما آنفا ، وكذا من تكلم في الأحاديث النبوية عموما ، وما أخرجه البخاري ومسلم خصوصا ، باعتبار أن كتابيهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز. (24)

3-ودعوى أن متن الحديث لم يلق من العناية والاهتمام ما لقيه الإسناد باطلة ، وهي مردودة من عدّة وجوه :

إن نظرة إلى كتب العلل ، والضعفاء والمتروكين ، لا تدع شكا في أن أئمة الحديث قد اجتهدوا اجتهادا واسعا في نقد المتون وتمحيصها ،

إلى جانب نقد الأسانيد ، وذلك وفق منهج منضبط وواضح المعالم :

-باعتبار أنهم اشترطوا في الحديث ليكون صحيحا جملة من الشروط ، وهي : الاتصال في السند، وأن يرويه عدل ضابط عن مثله إلى منتهاه ، ولا يكون شاذا ولا معللا ؛ وبينوا أن الشذوذ والعلة تقدحان في المتن كما تقدحان في الإسناد .

-ومن ثم فقد ميّزوا بين قولهم :" هذا حديث صحيح الاسناد ، أو حسن الاسناد " ، وقولهم :" هذا حديث صحيح أو حديث حسن " ، لأنه قد يقال : هذا حديث صحيح الاسناد ، ولا يصح ، لكون متنه شاذا أو معللا .

-هذا بالإضافة إلى أن النقاد قد اشترطوا في راوي الحديث صفات تؤهله للرواية والاخبار ، منها : اليقظة والحفظ والضبط والعلم بما يحيل المعاني ، وحاصله أنهم اشترطوا

في قبول الراوي رجحان ضبطه على غفلته .

قال **ابن الصلاح** رحمه الله : " يعرف كون الراوي ضابطاً بأن نعتبر رواياته بروايات الثقات المعروفين بالضبط والاتقان ، فإن وجدنا رواياته موافقة لهم ، ولو من حيث المعنى ، لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة نادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً ، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحْتَجَّ بحديثه " . (25)

ومن هنا قرّروا عدم قبول رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه ، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع ، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح ، ومن عرف بالتلقين في الحديث ،

وعدم قبول رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه ، وكل هذا يخرم الثقة بالراوي وضبطه .

وحاصل الكلام أن أئمة الحديث انتهجوا منهجا اتسم بالضبط والاستقامة في صيانة السنة النبوية ، حيث كانت أمانتهم عقيدة راسخة وقاعدة عامة يطبقونها ويسيرون عليها في بيان الحق ، ولو على أنفسهم ، يراعون في ذلك وقوفهم بين يدي الله تعالى .

وهذه مواقف لبعض سلف هذه الأمة في هذا الباب :

قال **ابن دقيق العيد** :" ما تكلمت أو فعلت فعلا ، إلا وأعددت لذلك جوابا بين يدي الله سبحانه وتعالى " .

وقال **ابن المديني** لمن سأله عن أبيه : سلوا عنه غيري ، فأعادوا المسألة ، فأطرق ، ثم رفع رأسه ، فقال :" هو الدين إنه ضعيف " .

وكان **وكيع بن الجراح** لكون والده كان على بيت المال يقرن معه آخر روى عنه .

وقال **زيد بن أبي أنيسة** لعبيد الله بن عمرو:" لا تكتب عن أخي ، فإنه كذاب" ،ويقصد بأخيه : يحيى بن أبي أنيسة ، فإنه كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل. (26)

الخاتمة :

وخلاصة القول في هذا الباب أن الشبهة التي أثارها المستشرقون والإستغرابيون حول منهج النقد عند المحدثين، كون جهودهم، قد انصبّت فقط على النقد الخارجي أي الدارسة الاسنادية، دون النقد الداخلي أي الدراسة المتنية، مدحوضة ومردودة علميا ، وأن التشكيك في صحّية هذا

المنهج وقواعده ودقّته، لا أساس له من الصحة؛ وما ذلك في نظرنا إلا للطعن في السنة النبوية جملة وتفصيلا .

الهوامش .

(1)-ابن أبي حاتم الرازي ، الجرح والتعديل ، (3/2) ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، (دت) .

(2)-المصباح المنير ، 358/1.

(3)-ابن تيمية ، الرسالة التدمرية ، ص 106 ، مكتبة التراث الإسلامي.

(4)-ابن تيمية، مجموع الفتاوى ، 37/8 ، دار المعرفة ، بيروت (در، دت).

(5)-ابن منظور ، اللسان العربي، (425/3)، دار صدر، بيروت، ط1،(دت)، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، (341/1) ،مكتبة النووي ، دمشق ، (در، دت).

(6)-مصطفى الأعظمي ، مقدمة كتاب تمييز للامام مسلم ، ص:8 .

(7)- عبد الوهاب عبد اللطيف،مقدمة تدريب الراوي للحافظ السيوطي، (40/1-41)، المكتبة السلفية (در،دت)

(8)-اغناس جولد زيهر، -Ignaz Goldziher -:(1850م-1921)، ولد لأسرة يهودية، درس في بوادبست ثم برلين ثم انتقل إلى جامعة ليبسك والتحق فيها بقسم الدراسات الشرقية،رحل إلى القاهرة وسوريا وحضر بعض الدروس في الأزهر، عمل في جامعة بودابست في مجال الدراسات العربية والإسلامية، أصبح أستاذاً للغات السامية عام 1894م . كتب كثيراً حول الإسلام عقيدة وشريعة وتاريخاً،وكان له تأثير في الدراسات الاستشراقية حتى يومنا هذا حيث انتشرت كتبه في مختلف اللغات الأوروبية، وما تزال جامعة برنستون مثلاً تقرر كتابه دراسات إسلامية في مناهج قسم دراسات الشرق الأدنى حيث قامت الجامعة بنشر ترجمة جديدة لهذا الكتاب مع تعليقات المستشرق برنارد لويس ، وقد رد عليه كثير من المسلمين ومن أبرزهم الدكتور مصطفى السباعي في كتابه " السنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي".

(9)-جوزيف شخت- Joseph Schakhet-:(1902-1970 م) مستشرق هولاندي من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، ولد في مدينة راتيبور, بألمانيا، ودرس اللغات الشرقية وتخصص بالعربية، ونال الدكتوراه في الفلسفة عام (1923) ودرّس اللغات الشرقية بجامعة فرايبورغ (1927) وانتقل إلى جامعة كونكسبرج (1932) وفي عام(1934) عين أستاذاً لتدريس اللغات الشرقية في الجامعة المصرية، وعمل في وزارة الاستعلامات البريطانية (1939 - 1945) وتجنس بالجنسية البريطانية، ودرّس في جامعة أكسفورد ، وجامعة الجزائر، فجامعة ليدن (بهولندة) (1954- 1959) ثم في جامعة كولومبيا بنيويورك، من أعماله في خدمة العربية تصحيح كتب للخصاف ولمحمد بن الحسن الشيباني وللقزويني،وجزأين من الشروط الكبير للطحاوي، وكتاب جالينوس في الأسماء الطبية من ترجمة حنين ، وكتب أُخرىَ في الفقه والفلسفة والطب، وله مؤلفات باللغات الألمانية والإنكليزية والفرنسية في تاريخ الأدب العربي والفقه الإسلامي .

(10)-اغناس جولدتسيهر،دراسات محمدية،ص:500،وأنظر أيضا ص:508-509.

(11)-يوسف شاخت، أصول الفقه المحمدي ، ترجمة إبراهيم خورشيد وآخرين (بيروت: دار الكتاب اللبناني 1981م) ، ص: 64.

(12)-أحمد أمين ، فجر الإسلام ،217-218 ، مكتبة النهضة المصرية ، ط7 ، 1959.

(13)-أحمد أمين ، ضحى الإسلام ، 130/2 ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط3 ، 1952.

(14)-أضواء على السنة النبوية ، للشيخ محمود أبو ريّة (1889م- 1970م) : وهو من علماء مصر المحققين البارزين ، وقد جمع بين الدراسة المدنية بالمدارس الابتدائية والثانوية والمعاهد الدينية، من آثاره " عليّ وما لقيه من

أصحاب الرسول ـ مخطوط" ،و" أضواء على السنة المحمديّة" ، طبع ثلاث مرات و" أبو هريرة شيخ المضرة" ، طبع ثلاث مرات ، و" السيد البدوي " ، وكتاب"حياة القرى "، و"صيحة جمال الدين الأفغاني"، و" رسائل الرافعي" ، "ودين الله واحد".

(15)-الخطيب البغدادي، الكفاية، (63-64) ، تحقيق دأحمد هاشم ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط1 ، 1985

(16)- البخاري،كتاب فضائل الصحابة، باب:لو منت متخذا خليلا، 195/4، داتر الفكر، بيروت،(در)،1981.

(17)-رواه الترمذي في سننه (ح:2101، 420/4) ، وقال: وفي الباب عن بريدة وهذا أحسن وهو أصح من حديث بن عيينة ، تحقيق أحمد شاكر، ط1 ، 1937.

(18)-موطأ مالك ، (ح:1731، 964/2) ، رواية يحي الليثي ، دار النفائس ، ط8 ، 1984 .

(19)-رواه البخاري في صحيحه (ح:1226،432/1) ، ومسلم في صحيحه (ح:929، 641/2) ، دار الفكر ، بيروت ، (در، دت) .

(20)-الحافظ الذهبي، تذكرة الحفاظ، 2/1 ، دار إحياء التراث العربي ،(دت).

(21)-الحافظ ابن حجر ، فتح الباري (211/1-212) ، دار المعارف ، بيروت (در، دت) .

(22)-الحافظ ابن حجر ، المصدر نفسه ، (556/10) .

(23)-(239/10 - 240) .

(24)-ابن الصلاح ، أنواع علوم الحديث ، ص: 11 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2002.

(25) -ابن الصلاح ، المصدر نفسه ، ص: 63 .

(26)-السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ص:66، دار الكتاب العربي، بيروت ، (دم) 1399هـ.